منظمة
العمل
الدولية

نحو تعزيز دور فعال لجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

موجز سياسات

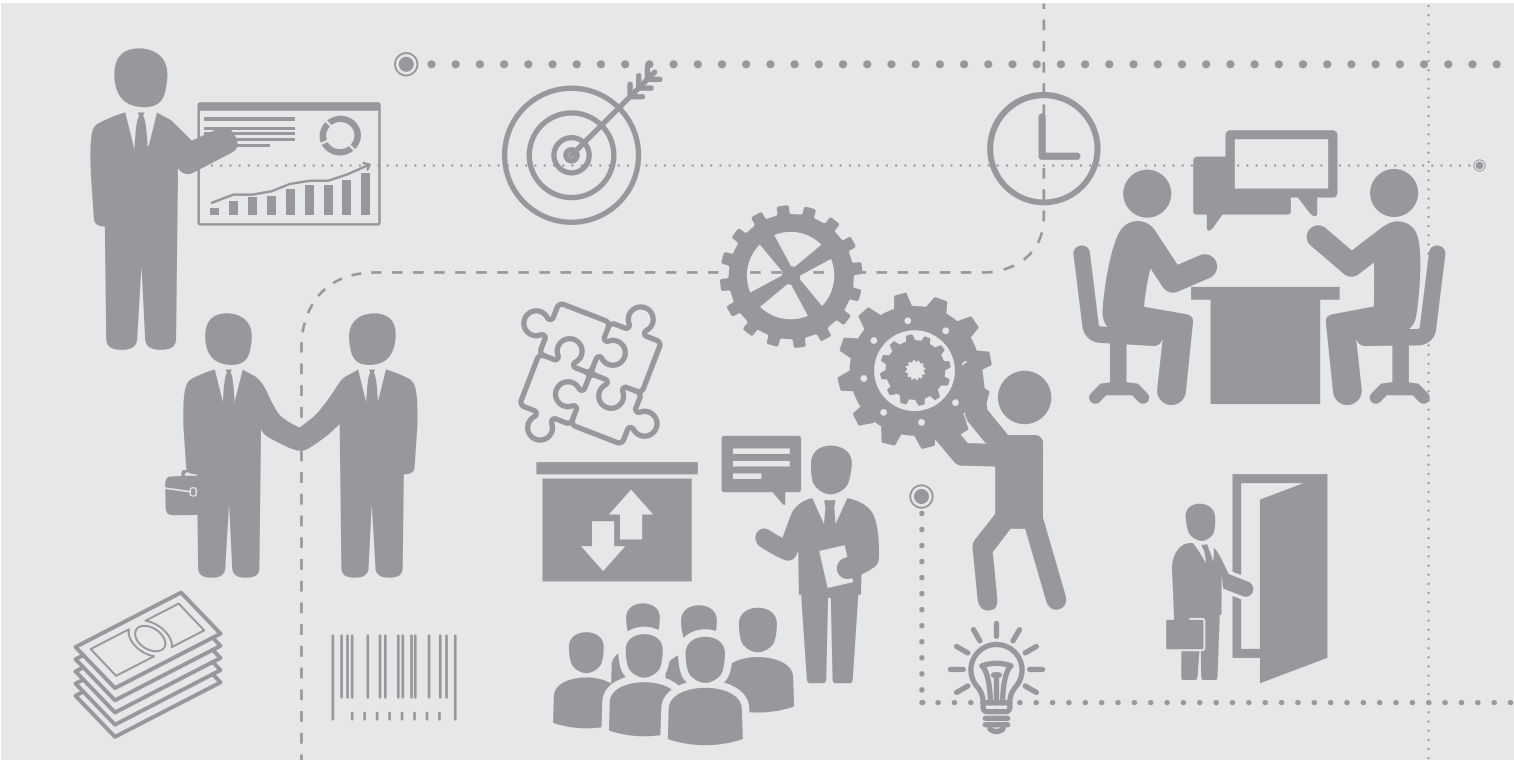

EYE Employment for Youth in Egypt

NORWEGIAN MINISTRY
OF FOREIGN AFFAIRS

منظمة
العمل
الدولية

نحو تعزيز دور فعال لجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

موجز سياسات

اعداد:
سيمون وايت

يونيو ٢٠١٧

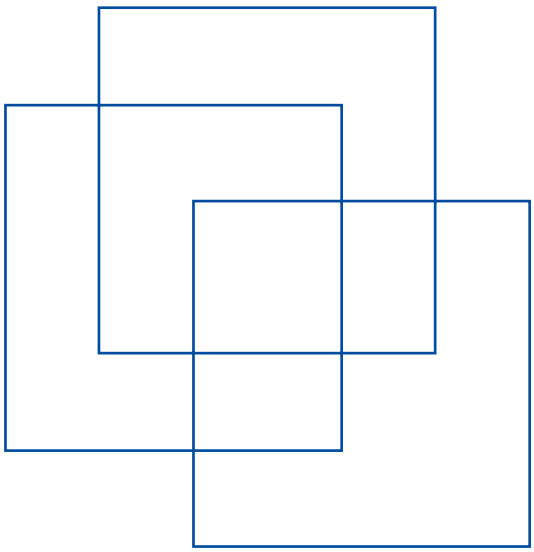

حقوق النشر محفوظة لمنظمة العمل الدولية، ٢٠١٧

الطبعة الأولى باللغة العربية، ٢٠١٧

تتمتع منشورات منظمة العمل الدولية بحماية حقوق المؤلف بموجب البروتوكول رقم ٢ المرفق بالاتفاقية العالمية لحماية حقوق المؤلف، على أنه يجوز نقل مقاطع قصيرة منها بدون إذن، شريطة أن يشار حسب الأصول إلى مصدرها. وأي طلب للحصول على إذن بالنسخ أو الترجمة يجب أن يوجه إلى مكتب مطبوعات منظمة العمل الدولية (الحقوق والتراخيص)، في منظمة العمل الدولية في جنيف على العنوان التالي: ILO Publications (Rights and Permissions), International Labour Office, CH- 1211 Geneva 22, Switzerland والمكتب يرحب دائمًا بهذه الطلبات.

يجوز للمكتبات والمؤسسات وغيرها من الجهات المستخدمة المسجلة لدى منظمات حقوق الاستنساخ أن تستنسخ هذه الوثيقة وفقًا للتراخيص الممنوحة لها لهذا الغرض. زوروا موقع www.ifrro.org للاطلاع على أسماء منظمات حقوق الاستنساخ في بلدكم.

نحو تعزيز دور فعال لجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة
ISBN: 978-92-2-130179-0 (print)
ISBN: 978-92-2-130180-6 (web pdf)

متاح أيضًا باللغة الإنجليزية: Towards an Effective SME Promotion Agency
ISBN: 978-92-2-630707-0 (print)
ISBN: 978-92-2-630708-7 (web pdf)

لا تنطوي التسميات المستخدمة في منشورات منظمة العمل الدولية، التي تتفق مع تلك التي تستخدمها الأمم المتحدة، ولا العرض الوارد فيها للمادة التي تتضمنها، على التعبير عن أي رأي من جانب منظمة العمل الدولية بشأن المركز القانوني لأي بلد أو منطقة أو إقليم، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها.

مسؤولية الآراء المعبر عنها في المقالات أو الدراسات أو المساهمات الأخرى التي تحمل توقيعًا هي مسؤولية مؤلفيها وحدهم، ولا يمثل النشر مصادقة من جانب منظمة العمل الدولية على الآراء الواردة فيها.

الإشارة إلى أسماء الشركات والمنتجات والعمليات التجارية لا تعني مصادقة منظمة العمل الدولية عليها، كما أن إغفال ذكر شركات ومنتجات أو عمليات تجارية ليس علامة على عدم إقرارها.

يمكن الحصول على منشورات منظمة العمل الدولية ومنتجاتها عن طريق المكتبات الكبرى أو المكاتب المحلية للمنظمة الموجودة في كثير من البلدان أو مباشرة من:
ILO Publications, International Labour Office, CH-1211 Geneva 22, Switzerland.
ويمكن الحصول مجانًا على بيان مصور أو قائمة بالمنشورات الجديدة، من العنوان المذكور أعلاه،
أو بالبريد الالكتروني: pubvente@ilo.org
زوروا موقعنا: www.ilo.org/publns

للحصول على مطبوعات مكتب منظمة العمل الدولية بالقاهرة:
٩ ش د. طه حسين، الزمالك، القاهرة- جمهورية مصر العربية
تليفون: ٢٧٣٥٠١٢٣ (٠٢٢+)
زوروا موقعنا: www.ilo.org/cairo

طبع في جمهورية مصر العربية.

المحتويات

مقدمة ٥

١. ملخص تنفيذي ٦

٢. وصف التحديات المتعلقة بالسياسة العامة ٦

٣. الخيارات السياسية للتعامل مع تلك التحديات ٦
١.٣ إختصاصات الجهاز ٦
٢.٣ الهيكل المؤسسي ٧
٣.٣ المجموعات المستهدفة للجهاز ٨
٤.٣ الترتيبات التشغيلية ٩
٥.٣ البرامج والخدمات ١٠

٤. الاستنتاجات والتوصيات ١٢

٥. لمزيد من الاطلاع ١٤

مقدمة

لقد كان تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تعزيز المشروعات المستدامة دائمًا إحدى أولويات منظمة العمل الدولية. فقد قامت منظمة العمل الدولية بتبني العديد من التوصيات والاستنتاجات والقرارات الخاصة بأمور التطوير المؤسسي وتعزيز المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ ومن بين هذه التوصيات تأتي التوصية رقم ١٨٩ لعام ١٩٩٨ حول توفير الوظائف في المشروعات الصغيرة والمتوسطة وكذا الاستنتاجات الخاصة بتعزيز المشروعات المستدامة والتي تم تبنيها خلال أعمال الجلسة السادسة والتسعين لمؤتمر العمل الدولي في عام ٢٠٠٧، والقرارات الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتوفير الوظائف اللائقة والمنتجة والتى تم تبنيها خلال الجلسة ١٠٤ لمؤتمر العمل الدولي لعام ٢٠١٥.

وتضطلع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بإسهامات ضرورية حيال توفير الوظائف وتوليد الدخل. ولهذا، فإن تعزيز تلك المشروعات أصبح نقطة من نقاط التدخل الرئيسية لمنظمة العمل الدولية. فالخدمات الاستشارية التي تقدمها المنظمة حول سياسات المشروعات الصغيرة والمتوسطة تتمتع بطلب مرتفع داخل نطاق الدول أعضاء المنظمة. وهذا الطلب أصبح أقوى وأوسع خلال السنوات الأخيرة في ضوء التحديات الكبرى التي تواجه قضية التوظيف في كثير من البلدان النامية والناشئة والمتقدمة. وتوجد الكثير من الهيئات التي تعمل على قضية تعزيز المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث يُنظر فى هذا القطاع إلى منظمة العمل الدولية على أنها شريك مهم. حيث تقدم المنظمة قيمة مضافة لاهتمامها ليس فقط بعدد الوظائف التى يتم توفيرها وإنما أيضًا بجودة هذه الوظائف إضافة إلى اهتمام ورعاية المنظمة لشركائها الوطنيين التي توفر لهذه المشروعات إنتشار محتمل.

وعلى الرغم من الأهمية المعترف بها دوليًا للمشروعات المتوسطة والصغيرة، فإن هذه المشروعات لا تزال تواجه تحديات ضخمة في مصر والعديد من البلدان الأخرى النامية حتى يومنا هذا. وتعتبر تحديات مثل دخول السوق والاستمرار والنمو جوهرية لحدٍ كبير. كما توجد عقبات كبرى في طريق تلك المشروعات تتمثل في ضعف الوصول للموارد المالية وقلة الكفاءة في التعامل مع قضايا إدارة الأعمال إلى جانب البيئة البيروقراطية المعقدة. وكنتيجة لذلك، فإنه توجد حاجة ماسة ودائمة لتحسين العناصر المختلفة التي تؤدي إلى الوصول لمناخ ريادي جيد.

إن مصر يتنامى لديها إدراك بأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة حيال توفير الوظائف والنمو الاقتصادي. فاستجابة منها لحاجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة على المستوى القومي، أصدر السيد رئيس مجلس الوزراء القرار رقم ٢٠١٧/٩٤٧ لتأسيس جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والذي يهدف إلى رسم برنامج قومي لتطوير وتنمية المشروعات وتأمين الأجواء المناسبة لتشجيعها وتشجيع المواطنين على دخول سوق العمل عن طريق هذه المشروعات ونشر ثقافة العمل الريادي والبحث والإبداع والابتكار في المجتمع المصري وكذلك تنسيق جهود كافة الكيانات ذات الصلة بهذا المجال.

ومن أجل تعزيز دور هذا الجهاز، فإنه يجب أن يعمل داخل بيئة تعزز وبشكل إيجابي الإطار المؤسسي والتنظيمي الذي يمكن أن يزدهر فيها. ويقدم موجز السياسات هذا إرشادات عملية لصانعي السياسات حول الطريقة المثلى لمراجعة ووضع الخطط الاستراتيجية لجهاز تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

إنني أتوجه بالشكر للمؤسسات الحكومية والمنظمات الدولية وممثلي القطاع الخاص لشراكتهم الممتازة وإسهاماتهم القوية في توجيه النصائح والإرشاد خلال فترة إعداد هذا الموجز.

بيتر فان غوى
مدير الفريق الفنى للعمل اللائق لدول شمال أفريقيا
ومكتب منظمة العمل الدولية بالقاهرة

١. ملخص تنفيذي

تشكل المشروعات المتوسطة وصغيرة الحجم مصدرًا رئيسيًا لتوفير فرص العمل. وبهدف دعم النمو الاقتصادي والابتكار وتوفير فرص العمل، أنشأت حكومات عديدة هيئات لتقديم الدعم حيال بدء المشروعات الصغيرة والمتوسطة وسبل توسعتها. وتختلف هذه الهيئات اختلافًا كبيرًا من حيث هيكلها المؤسسي، واختصاصاتها، ونطم تشغيلها، ونطاق البرامج والخدمات التي تقدمها.

ولا يوجد مخطط محدد لضمان نجاح هيئات تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وتعكس الهيئات الأكثر فعالية السياقات السياسية والقانونية والاجتماعية والثقافية التي تعمل فيها، وتستند إلى تشخيص موضوعي لقطاع المشاريع المتوسطة وصغيرة الحجم، بما في ذلك رسم خرائط لجميع مقدمي الخدمات الآخرين من القطاعين العام والخاص والشركاء المجتمعيين. ورغم ذلك توجد دروس للتعلم من تجارب الهيئات الأخرى وكذلك الممارسات الجيدة من أجل محاكاتها.

ففي ٢٤ أبريل ٢٠١٧، أصدر رئيس وزراء مصر القرار رقم (٢٠١٧/٩٤٧) لإنشاء جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر. وقد أعد ملخص السياسات هذا بغية تجميع أفضل الممارسات الدولية في إنشاء الهيئات الوطنية لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة واستخدامها لتقديم توصيات إلى الحكومة المصرية دعمًا لها في إنشاء هذا الجهاز.

٢. وصف التحديات المتعلقة بالسياسة العامة

تبين الأدلة التجريبية المتاحة أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي مصدر رئيسي لخلق فرص العمل (انظر منظمة العمل الدولية، لعام ٢٠١٥). وبسبب هذا، وبسبب المستويات المرتفعة في كثير من الأحيان من الإخفاق التي تعاني منها المشروعات الجديدة، فإن العديد من الحكومات وشركائها الاجتماعيين حريصون على دعم تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وللحكومات تقليد عريق في إنشاء هيئات عامة أو شبه عامة لتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث تتولى تنسيق خدمات دعم تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتقديم الدعم لها. وقد نجحت بعض الهيئات في تقديم الخدمات القائمة على الطلب والخدمات الأخرى الملائمة؛ في حين قامت هيئات أخرى باكتساب سمعة سيئة نسبيا بسبب تبنيها سياسات بيروقراطية أو كونها هيئات موجهة نحو العرض لا تقدم خدمات عالية الجودة ترتكز على احتياجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة. لذلك فهناك عدد من السمات الرئيسية التي يجب مراعاتها لدى هيكلة وإدارة هيئات تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومن بينها:

- إنشاء هيئة ذات توجهات تجارية مرتبطة بالسوق تستجيب للاحتياجات والقيود والفرص التي تواجه قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛
- تحديد المجموعات المستهدفة ضمن قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة على نطاقه الواسع ووضع برامج وخدمات مصممة خصيصا لتلك المجموعات؛
- تحديد طريقة مستدامة لتقديم البرامج والخدمات التي تحدد وتراقب التغييرات في أنظمة أسواق المشروعات الصغيرة والمتوسطة وغيرها من أجهزة الدعم والفاعلين بداخلها؛
- إنشاء منظومة قوية للرصد والتقييم إلى جانب نظام قياس النتائج تقوم على قياس أداء الجهاز وتأثيره الأوسع نطاقًا.

في مصر، تم تشكيل جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر من خلال تحويل ودمج عدد من الأجهزة القائمة. ويتطلب ذلك إدارة تغيير حذر لضمان استيعاب جميع الموظفين المشاركين في هذه الأجهزة لتلك التغييرات، حسب الاقتضاء، والمشاركة في عملية تحديد البرامج والخدمات الجديدة.

٣. الخيارات السياسية للتعامل مع تلك التحديات

١.٣ إختصاصات الجهاز:

هناك العديد من الآليات التي يمكن للحكومة استخدامها لإنشاء جهاز ذو صلاحيات وسلطات ذات صلة، وذلك وفقًا للنظام القانوني والسياسي للبلاد. ففي بعض الحالات، يتم استصدار قرار رئاسي أو قرار من مجلس الوزراء؛ وفي حالات أخرى، يلزم صدور تشريعات يقرها البرلمان. ومن المهم ضمان أن يكون للجهاز إختصاصات واضحة وسلطات وصلاحيات مناسبة، إلى جانب ضمان هيكلة خطوط واضحة لتقديم التقارير، سواء للحكومة من خلال وزير أو مجلس.

وفي حين أن الإختصاصات العامة للجهاز قد تكون لتنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فمن المهم أيضًا أن يحدد القرار المؤسس أو القانون بوضوح الغرض من الجهاز وكيف سيتم محاسبة أداؤه. وتتضمن بعض الإختصاصات العامة والأهداف الأكثر شيوعا لهيئات تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ما يلي:

- زيادة عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة الناشئة؛
- تحسين معدلات بقاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛
- تسريع نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛
- تشجيع تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في القطاعات الاستراتيجية والمجموعات؛
- تعزيز روح المبادرة والابتكار؛
- تحسين حجم ونوعية عمالة المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وتوصي منظمة العمل الدولية (٢٠١٦) بأن تكون أهداف كل هيئة متماشية مع السياسة الاقتصادية الوطنية طويلة الأمد، استنادًا إلى تحليل الاحتياجات، الذي ينبغي أن يكون أيضًا جزءا من القانون أو القرار المؤسس. وبالتالي، ينبغي أيضًا مواءمة أهداف الجهاز مع أهداف منظمات الدعم الأخرى ذات الصلة.

ومن المهم أيضًا تحديد المقصود بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل واضح، على الرغم من عدم اتصال هذا بشكل مباشر بعملية إنشاء هيئة لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وفي حالة وجود تشريع آخر يقوم بتعريف قطاع المشروعات، فإنه ينبغي أن يشير القانون أو التشريع المؤسس إلى ذلك. وإلا، فإنه ينبغي أن يصف بوضوح نوع المشروعات التي تم تشكيل الجهاز من أجل دعمها. وتتعلق هذه المناقشة أيضًا بالمجموعات المستهدفة، التي نوقشت أدناه.

مصر: إختصاصات الجهاز:

في مصر، تم إنشاء جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بقرار صادر من رئيس الوزراء. وهذا القرار حدد الاختصاصات والصلاحيات والسلطات ذات الصلة للجهاز المقترح. ويحدد القرار أيضًا أدوار ومسؤوليات مجلس إدارة الجهاز والوظائف الاستراتيجية للجهاز داخل منظومة المشروعات الوطنية. ويتسق إنشاء الجهاز مع النهج المبين في مشروع الاستراتيجية الوطنية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر والاستراتيجية الوطنية لريادة الأعمال (٢٠١٧-٢٠٢٢).

يكون الجهاز هو الجهة المعنية بتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وريادة الأعمال، وذلك بطريق مباشر أو من خلال تنسيق جهود الجهات والجمعيات الأهلية والمبادرات العاملة فى مجال تلك المشروعات، أو من خلال ما يؤسسه أو يساهم فيه من شركات. ويهدف الجهاز إلى وضع برنامج وطنى لتنمية وتطوير المشروعات، وتهيئة المناخ اللازم لتشجيعها، وتحفيز المواطنين على الدخول إلى سوق العمل من خلال هذه المشروعات، ونشر وتشجيع ثقافة ريادة الأعمال والبحث والإبداع والأبتكار، وتنسيق جهود كافة الجهات المعنية فى هذا المجال.

وقد أنشئ الجهاز من خلال دمج الأجهزة الوطنية القائمة وإعادة تنظيمها. وبالتالي، ونظرا لعدم إنشاء الجهاز من نقطة الصفر، فهناك حاجة إلى تقييم إختصاصات هذه الكيانات ووضع خطة لتوجيه هذه الكيانات وبرامجها وموظفيها المعنيين إلى هيكل الجهاز الجديد.

٢.٣ الهيكل المؤسسي:

في جميع أنحاء العالم، تقوم هيئات تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة عبر تبني أي نمط من الهياكل المؤسسية العديدة المتاحة. ففي بعض الحالات، قد يكون الجهاز مجرد وحدة داخل وزارة حكومية، حيث يكون الموظفون مسؤولين حكوميين يقدمون تقاريرهم إلى الوزير. وفي حالات أخرى، قد يكون الجهاز أكثر استقلالية عن الحكومة. وقد يكون الجهاز هيئة مستقلة، يديرها مجلس أو هيئة، تتلقى التمويل من الحكومة وكذلك من القطاع الخاص والجهات الراعية الأخرى. وفي هذه الحالة، فإن موظفي الجهاز ليسوا مسؤولين حكوميين، وفي حين أن الجهاز قد يستمر في تقديم تقاريره إلى الحكومة، فإنه هنا يتمتع بمركز أكثر استقلالية ووضعية غير سياسية. ويتألف مجلس الإدارة أو المجلس في الغالب من أشخاص من القطاع الخاص.

ولأن إحدى المزايا الرئيسية لإنشاء جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي تقديم خدمة تركز على الأعمال التجارية وتفهم إحتياجات الأعمال والاستجابة لها على نحو فعال، فإنه غالبًا ما يكون من المفيد إنشاء بعض الأجهزة المستقلة عن الحكومة. وهذا يتضمن:

- الموظفين الذين لديهم خبرة في الأعمال التجارية وفهم لكيفية العمل مع مجتمع الأعمال؛
- القدرة على الاستجابة لتغير متطلبات الأعمال والسوق (أي أقل بيروقراطية من العديد من الوزارات الحكومية)؛
- ثقافة تنظيمية تعكس ممارسات العمل الجيدة؛
- مجلس إدارة أو هيئة تتمتع بفهم قوي للحوكمة المؤسسية ومشاركة القطاع الخاص.

لكنه بالإضافة إلى الاختصاص الواضح، فإن جهاز كجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة يتطلب دعمًا حكوميًا خاصًا. وتوصي منظمة العمل الدولية (لعام ٢٠١٦) بأن أعلى مستوى في الحكومة يجب أن يعين رئيس مجلس إدارة جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة لضمان أن يكون للجهاز قيادة قوية. ومع ذلك، ينبغي تجنب التعيينات السياسية لأنها تنطوي على خطر حدوث تغييرات في الحكومات، الأمر الذي قد يعوق تطور الجهاز واستمرارية سياساته. وينبغي تمثيل جميع أصحاب المصلحة المعنيين. ويفضل أن يشمل المجلس أشخاصًا من القطاعين العام والخاص. ومن المهم أن يكون مختلف أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص ممثلين في مجلس الإدارة أو المجلس المشرف على الجهاز.

مصر: الهيكل المؤسسي:

أنشئ الجهاز لتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في حين أن مجلس إدارة الجهاز يخضع لمحاسبة مجلس الوزراء عن طريق وزير التجارة والصناعة. كما أنشئ مجلس أمناء مكون من الوزراء المعنيين.

وفي يونيو ٢٠١٧، أصدر وزير التجارة والصناعة قرارًا يقضي بإنشاء مجلس الإدارة، الذي يتألف من ثمانية أعضاء يتم اختيارهم من القطاع الخاص والمؤسسات المالية الكبرى والأوساط الأكاديمية. كما عين القرار أيضًا رئيسا تنفيذيا للجهاز.

بالإضافة إلى ذلك، أصدر الوزير قرارًا بإنشاء مجلس استشاري للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وتنمية ريادة الأعمال ليكون بمثابة هيئة استشارية لمجلس الإدارة. ويضم المجلس الاستشاري ١٥ عضوا وسيقدم آراء بشأن المواضيع التي يتناولها الجهاز ويجوز له أن يقدم مقترحات عند الاقتضاء.

٣.٣ المجموعات المستهدفة للجهاز:

في حين يمكن لجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة أن يستجيب عمومًا لطلبات المساعدة من أي مشروع متوسط أو صغير الحجم، غالبًا ما يكون من المهم تحديد أنواع محددة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي سيعطيها الجهاز الأولوية. ويمكن استخدام مجموعة من المعايير لتحديد واختيار هذه الفئات المستهدفة: فقد تستند هذه المعايير إلى احتياجات المؤسسات أو أهميتها الاستراتيجية في الاقتصاد الأوسع.

ومن بين المجموعات المستهدفة الأكثر شيوعًا التي اعتمدتها هيئات تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ما يلي:

- ملاك المشروعات؛
- القطاعات والمجموعات (مثل الأعمال التجارية الزراعية، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في القطاعات الاستراتيجية أو ذات الأولوية، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة المصدرة، والمشروعات في إطار المجموعات عالية القيمة المرتبطة عالميًا)؛
- هيكل المشروعات (مثل المؤسسات التعاونية، والمشروعات الاجتماعية)؛
- مرحلة النمو (على سبيل المثال، الشركات الناشئة، والمؤسسات الناضجة التي لديها إمكانيات للنمو)؛
- نقاط الدخول (مثل مساعدة المهاجرين أو من فقدوا عملهم أو الذين على وشك التقاعد إلى المشاركة في الأعمال أو خريجي المدارس أو الجامعات)؛
- النطاق الجغرافي (مثل العاصمة، والمراكز الإقليمية، والمشروعات الريفية).

بالإضافة إلى هذه المجموعات المستهدفة، فإن جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة قد يمتد عمله أيضًا ليشمل جهات فاعلة أخرى لدعم تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مثل المصارف أو منظمات التدريب أو حتى المؤسسات الكبيرة.

مصر: المجموعات المستهدفة من قبل الجهاز:

لا يحدد قرار رئيس مجلس الوزراء بشأن تأسيس جهاز تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر أي مجموعات مستهدفة تتجاوز قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر. لذلك، ففي حين ينبغي على الجهاز النظر في الطريقة التي يمكن بها الاستجابة للطلبات الواردة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وقطاع ريادة الأعمال، فإنه ينبغي عليه أيضًا النظر في تجارب المجموعات الفرعية في هذا القطاع. وينبغي أن يتم ذلك بالتشاور الوثيق مع مجلس الإدارة والمجلس الاستشاري للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وريادة الأعمال، وكذلك مع المنظمات الأخرى الممثلة لقطاع الأعمال والتنمية.

ومن المهم ملاحظة أن الإخنصاصات الحالية للجهاز تشمل التركيز على المشروعات متناهية الصغر وكذلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وهذا يمثل تحديا، ففي حين تستحق المشروعات متناهية الصغر الاهتمام والدعم، فإن أنواع الخدمات التي تستفيد منها تختلف على الأرجح عن تلك التي تتمتع بها المشروعات الصغيرة والمتوسطة الأكثر نضجا. ومن ثم، يوصى بأن يولي الجهاز اهتماما دقيقا لتحديد متطلبات الدعم للمشروعات من مختلف الفئات، بالإضافة إلى معايير اختيار المجموعات المستهدفة الأخرى الموصوفة أعلاه.

بالإضافة إلى ذلك، ينبغي على الجهاز أن يحدد شركائه الأكثر صلة بموضوع تقديم الخدمات حيال تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وريادة الأعمال. ففي حين أن المستفيدين النهائيين من عمل الجهاز هم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، فإن الجهاز سيعمل مع المنظمات العامة والخاصة والمجتمعية الأخرى لتحقيق هذا الهدف. ولذلك، يوصى بأن يحدد الجهاز شركائه الأكثر صلة بالموضوع وأن ينظر في كيفية عمله مع هذه المجموعات المستهدفة.

٤.٣ الترتيبات التشغيلية:

كثير من القضايا المذكورة أعلاه ستؤثر على القرارات المتخذة بشأن الطريقة التي يعمل بها الجهاز وكيفية تنفيذه لاختصاصاته. وكثيرًا ما يكون للأجهزة المتضمنة في الوزارات الحكومية نطاق أقل مقارنة بالأجهزة التي تكون أكثر استقلالًا عن الحكومة. فكثيرًا ما تعتمد الأجهزة الواقعة تحت مظلة حكومية اعتمادًا كاملًا على التمويل الحكومي المتواصل ولا تستطيع الحصول على أموال من مصادر أخرى (مثل الجهات الراعية والعملاء). في حين أن تلك التي تعمل بشكل أكثر استقلالية قادرة على تسويق خدماتها وتتلقي مساهمات من الجهات الراعية مثل الشركات والأجهزة المانحة. والواقع أن فرص مزج التمويل من العديد من المصادر العامة والخاصة هي ميزة رئيسية للاستقلالية عن الحكومة وغالبًا ما تكون عنصرا رئيسيًا للاستدامة على المدى الطويل. وتوصي منظمة العمل الدولية (٢٠١٦) بأن تعتمد الهيئات تخطيطًا ماليًا طويل الأمد وأن يتم الموافقة عليه لضمان عدم تعرض الجهاز للخطر بسبب تغيير الحكومة.

بالإضافة إلى التمويل المتواصل من الحكومة، فهناك عدد من مصادر الدخل المحتملة التي يمكن أن تستفيد منها هيئات تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وهي تشمل ما يلي:

- إضفاء الطابع التجاري على خدمات المشروعات الصغيرة والمتوسطة: يمكن للجهاز أن يفرض رسومًا على الخدمات التي يقدمها للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتي تتراوح بين إعانة أقل من التكلفة ورسوما مدرة للربح. وهناك العديد من الفوائد في فرض رسوم من نوع ما على الخدمات، ويتوقف القرار المتعلق بقيمة هذه الرسوم على قدرة العميل على الدفع واستراتيجية الاستدامة الأوسع نطاقا للجهاز.
- الوكيل الإداري: يتلقى الجهاز رسوما إدارية من قبل منظمة طرف ثالث (على سبيل المثال، الحكومة، الهيئة المانحة) لتقديم برنامج أو خدمة إلى قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- الرعاية: يتم دعم البرامج والخدمات العامة للجهاز ماليًا (على سبيل المثال، من قبل الحكومات أو المؤسسات).

وتصف منظمة العمل الدولية (٢٠١٦) الآلية التي ينبغي أن يدمج من خلالها جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في النظام الوطني لتنمية المشروعات. وينبغي أن تتماشى أهداف الجهاز مع موقفه حيال نظام تنمية المشروعات في البلد التي يعمل بها. وكثيرًا ما يوصف ذلك على أفضل وجه في سياق استراتيجية وطنية لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

في عام ٢٠٠١، أصدرت لجنة المانحين لتنمية المشروعات مبادئ توجيهية بشأن كيفية تحسين وصول واستدامة خدمات تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال نهج تطوير الأسواق. ويؤكد هذا النهج، الذي اعتمد لاحقًا كمبدأ مؤسس لكثير من برامج وخدمات تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، أن أفضل الخدمات الإنمائية يتم تقديمها من خلال آليات السوق وليس من خلال المانحين والحكومات مباشرةً (لجنة المانحين لتنمية المشروعات لعام ٢٠٠١). ومن المهم إيجاد التوازن الصحيح بين تقديم خدمات تنمية المشروعات

الصغيرة والمتوسطة المدعومة أو حتى المجانية، والاعتماد على التدابير القائمة على السوق. وعلى سبيل المثال، يمكن تقديم خدمات دعم تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتلبية الاحتياجات المباشرة لتلك المشروعات، ولكنها قد لا تكون مستدامة وقد لا تصل إلى عدد المشروعات اللازمة لتحقيق أثر كاف. وفي حين يمكن للحلول غير القائمة على السوق أن تحقق نتائج قصيرة الأمد، فمن المهم تحويل هذا الدعم على المدى المتوسط نحو نهج مستدام مستند على السوق. وكثيرًا ما يتطلب ذلك اتباع نهج غير قائم على السوق في فترة محددة واستخدامه كتجربة لاختبار الطلب من أجل إدخال خدمات جديدة قائمة على السوق.

يتمثل التحدي الذي تواجهه العديد من هيئات تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في معرفة ما وراء المشروعات الفردية التي ترغب في دعمها والاعتراف بالنظم السوقية الأوسع نطاقًا التي تعمل فيها تلك المشروعات بل والقطاع الخاص بأكمله. وتصف منظمة التنمية الاقتصادية و التعاون تنمية القطاع الخاص بوصفه مبدأ تنظيميًا أساسيًا للنشاط الاقتصادي حيث تعد الملكية الخاصة عاملًا مهما وتعد الأسواق والمنافسة هما محركًا الإنتاج وكذا مع توفر المبادرة الخاصة والمخاطر. ويمكن لجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة أن يدعم أداء المشروعات الصغيرة والمتوسطة في إطار هذه النظم القائمة على السوق ومن ثم يعمل على تغيير الأسباب الكامنة وراء ضعف أداء المشروعات الصغيرة والمتوسطة في السوق.

مصر: ترتيبات التشغيل:

يوفر اختصاص وهيكل جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر درجة عالية من المرونة ليتناسب مع طبيعة العمل مع المشروعات المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر وغيرها من الجهات الفاعلة العامة والخاصة والمجتمعية.

ومما يوصى به أن يتجنب الجهاز محاولة «تنظيم/تقنين» المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، لأن ذلك من شأنه أن يخلق التباسًا حول دور الجهاز والمسؤوليات المنوطة به. فلابد أن يقتصر مجال عمل الجهاز على تعزيز وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.

والجدير بالذكر أن قرار رئيس الوزراء يتضمن توفير صلاحيات للجهاز لإنشاء شركات أو صناديق، إما بشكل فردي أو بالاشتراك مع جهات أخرى، لدعم تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر. وبالتالي، فإن الجهاز قادر على العمل مع مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة، باستخدام أدوات مبتكرة لخلق استراتيجية مستدامة للدعم المالي، بما يتضمن طرح نماذج مالية متعددة وملائمة وأيضًا الترويج للخدمات التي يقدمها الجهاز. تلك الشراكات يمكن أن تشمل الشراكات والمشروعات المشتركة مع المؤسسات والمشروعات الاقتصادية الكبرى.

بالإضافة إلى ذلك، يتعين على الجهاز أن يدرك دوره وموقعه داخل خريطة الاستثمار والنظام المالي في أنحاء البلاد، بما يضمن أن تكون البرامج والخدمات التي يقدمها الجهاز قائمة على فهم واضح لكيفية إحداث تأثير إيجابي في تلك الدوائر. وسنقوم بمناقشة هذه الأمور بمزيد من التفصيل أدناه.

٥.٣ البرامج والخدمات:

هناك مجموعة واسعة من الخدمات التي يمكن أن يقدمها جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، كما توضح القائمة أدناه:

- الخدمات المالية (مثل خدمات الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وشراء أسهم، والتأمين، والتأجير)؛
- الخدمات غير المالية، والمعروفة أيضًا باسم خدمات تنمية الأعمال (مثل التدريب وتوفير المعلومات وتقديم الاستشارات)؛
- أدوات تشخيصية تحليلية لتقييم المشروعات (وهذا يشمل أدوات التقييم الذاتي للمشروعات)؛
- إدارة حاضنات الأعمال؛
- المساهمة في وضع السياسات والاستراتيجيات الحكومية المتعلقة بتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة (أي تقديم المشورة بشأن وضع السياسات الحكومية ووضع الاستراتيجيات أو دعمها)؛
- تنسيق البرامج والخدمات الحكومية في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛
- الامتثال للأطر التنظيمية (أي مساعدة المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم على الامتثال للقوانين واللوائح والتشريعات ذات الصلة)؛
- المساهمة في الإصلاح القانوني والتنظيمي (أي إسداء المشورة إلى الحكومة أو دعمها في جهودها الرامية إلى خلق بيئة أعمال أكثر تمكينًا)؛
- الرصد والبحث في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛
- العمل كأمانة لمجلس المشروعات الصغيرة والمتوسطة أو العمل كجهة استشارية له؛

- خدمات الأعضاء (في حالة خضوع الجهاز لإدارة غرفة التجارة أو جمعية أعمال أو منظمة أصحاب العمل)؛
- الترويج ودعم القضايا تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

هناك العديد من القضايا التي يجب مراعاتها عند تحديد برامج وخدمات الجهاز. وينبغي أن تكون الخطوة الأولى في هذه العملية هي تقييم الحالة الراهنة لخدمات تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتحديد الفجوات أو أوجه الضعف في نطاق الخدمات المقدمة للمشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم والفئات المستهدفة. ويشمل ذلك إجراء تحقيق في التحديات والفرص التي تواجهها المشروعات الصغيرة والمتوسطة والطرق التي يمكن بها دعمها. وينطوي أيضًا على تحديد وتقييم لمقدمي الخدمات الآخرين.

من الأهمية بمكان بالنسبة للهيئات العاملة في مجال التنمية أن تفهم وتقدر تأثيرها على مقدمي الخدمات الآخرين. ففي كثير من الأحيان، يمكن للأجهزة التابعة للقطاع العام أن تقوض، عن غير قصد، الخدمات التي تقدمها الجهات الأخرى الفاعلة. ومن هنا تأتي أهمية تحديد الفجوات في سوق خدمات تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة. والواقع أن التنمية الناجحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة تقوم على فهم واضح لهذه الديناميكيات وتطوير المبادرات لتتلائم مع متطلبات السوق. وهذا يتطلب فهما جيدا لكيفية عمل نظم السوق والتنسيق الجيد للخدمات.

توصي منظمة العمل الدولية (في عام ٢٠١٦) بالابتعاد عن استخدام الأدوات والتدخلات العامة والنمطية لوضع برامج أكثر تعقيدًا تستهدف مشروعات متوسطة وصغيرة بعينها. ومرة أخرى، يتطلب ذلك فهما تفصيليًا للتحديات التي تواجهها الفئات المستهدفة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة وغيرها من الجهات الفاعلة في السوق، كل على حدة.

وأخيرًا، من المهم رصد وتقييم أداء برامج وخدمات تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بانتظام. وينبغي أن يتجاوز ذلك التقييم على مستوى المخرجات الأساسية، مثل عدد العملاء، وعدد الأشخاص المدربين، وما إلى ذلك، والتركيز على النتائج الأوسع نطاقًا للبرامج والخدمات، مثل التغيرات في عمالة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والمشاركة في أسواق التصدير، والمساهمة في النمو الاقتصادي. ومن الضروري إنشاء نظام قوي وموثوق للرصد والتقييم والنتائج.

وقد أصدرت لجنة المانحين لتنمية المشروعات (في عام ٢٠١٧) مجموعة من المعايير لقياس النتائج تشكل إطارًا مناسبًا يمكن استخدامه في برامج الرصد وقياس النتائج من أجل تحسين عملية تصميم التدخلات، ولزيادة الآثار الايجابية وتعزيز استدامتها. ويوفر المعيار إطارًا لمساعدة الممارسين على صياغة الفرضيات بشكل واضح جدًا، ولإعداد المؤشرات ورصدها بشكل منهجي لإظهار ما إذا كانت الأنشطة تسير وفقًا لما هو مخطط أم لا.

وهذا يزيد من قدرة البرامج على التعلم والتكيف استنادًا إلى بيانات الرصد التي تم جمعها. وتعد تلك المعايير أداة لمراقبة الجودة. إن النظام الملائم للرصد وقياس النتائج يساعد في وضع برامج من أجل تدخلات أفضل، والتعلم من التطبيق، مما سيؤدي في نهاية المطاف إلى آثار أكثر استدامة. كما أن تلك المعايير تزيد من مصداقية النتائج عند تقديم التقارير إلى الجهات الراعية وأصحاب المصلحة الآخرين.

مصر: البرنامج والخدمات:

يحدد قرار رئيس مجلس الوزراء مجموعة واسعة من البرامج والخدمات للجهاز الجديد:

- وضع سياسات وبرامج لتنمية المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك استراتيجيات لتنمية المهارات وتنمية سلاسل الإمداد؛
- وضع لوائح لتنسيق تنمية المشروعات المتناهية الصغر والصغرى والمتوسطة؛
- تيسير سبل التفاوض الجماعي لتوفير المواد الأولية من مصادر جيدة بأفضل الأسعار للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة؛
- تشجيع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على تصدير منتجاتها من خلال توفير التمويل والحوافز لتعزيز مشاركتها في المعارض المحلية والدولية؛
- المساهمة في دراسات السوق والجدوى؛
- توفير وتسهيل التمويل للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من أجل بدء النشاط أو لزيادة رأس المال؛
- المساعدة في تسهيل امتثال المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة للقوانين واللوائح ذات الصلة؛
- إنشاء قاعدة بيانات داخل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وقطاع ريادة الأعمال؛
- نشر بيان خدمات تطوير المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي يوفرها الجهاز؛
- التواصل مع جميع المبادرات التي تقدمها الهيئات الحكومية وغير الحكومية ذات الصلة؛
- اقتراح مشروعات القوانين واللوائح الضرورية لتحقيق أهداف الجهاز والمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وقطاع ريادة الأعمال؛
- إنشاء شركات أو صناديق، بمعرفة الجهاز أو بشراكة مع جهات أخرى، لدعم تنمية المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة؛
- وضع نظم الحوافز للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وقطاع ريادة الأعمال.

ويوصى بأن ينظر الجهاز في مجموعة البرامج والخدمات التي يمكن أن يقدمها إلى قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والمجموعات المستهدفة من داخل هذا القطاع. وعند القيام بذلك، يوصى بأن يقوم الجهاز بدور ميّسر لخدمات التنمية، وليس مقدم خدمات أو منفذ. وينبغي إدراج هذا في خطة استراتيجية للجهاز تغطي فترة ثلاث سنوات تقريبًا. وعند إعداد ذلك، ينبغي للجهاز أن يجري تقييمًا لاحتياجات الفئات المستهدفة المختارة والتحديات والفرص التي تواجهها، وأن يصوغ خدمات لمعالجة الأولويات المحددة. وينبغي أن يشمل ذلك تقييمًا لأسواق الخدمات المالية وخدمات تنمية الأعمال التجارية.

وكما هو مبين في مناقشة المجموعات المستهدفة، يوصى بأن يحدد الجهاز الجهات الرئيسية التي سيشارك معها لدعم تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وقطاع ريادة الأعمال. بالإضافة إلى ذلك، فإنه يتعين على الجهاز أن ينظر في متطلبات دعم هذه الجهات وصياغة البرامج والخدمات التي تستجيب لها. فعلى سبيل المثال، قد يقوم الجهاز بتقديم خدمات لبناء قدرات مقدمي الخدمات الآخرين أو لتوحيد الطريقة التي تقوم بها الجهات الشريكة بجمع البيانات عن قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وتقديم تقرير عن نتائجها.

٤. الاستنتاجات والتوصيات

ينبغي أن يعكس تصميم واختصاصات ووظائف جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة السياق الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي على الجهاز أن يضع برامجه وخدماته استنادًا إلى تقييم شامل قائم على الأدلة لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والاحتياجات والتحديات والفرص التي تواجه الفئات المستهدفة التي تم اختيارها.

التوصيات الرئيسية لهيئات تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

- دراسة التجارب في بلدان أخرى (بما في ذلك ما تم تنفيذه وما لم يتم تنفيذه)، ومحاولة إشراك تحالف واسع من أصحاب المصلحة في القطاعين العام والخاص في عملية إنشاء جهاز لتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛
- إدراج الجهاز في نظام تنمية المشروعات الوطنية وضمان اتساق اختصاصاته وأهدافه مع تلك الخاصة بمنظمات تنمية المشروعات العامة والخاصة الأخرى؛
- ضمان أن يكون الجهاز مستقلًا عن الإدارة الحكومية المباشرة قدر الإمكان، مما يخلق فرصًا جديدة للتعاون والشراكة بين القطاعين العام والخاص؛

- على الرغم من استجابة الجهاز للطلبات المقدمة من جميع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنه ينبغي أن يضع الجهاز نصب عينيه نسق واضح من المجموعات المستهدفة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة؛
- إجراء تحليل سليم لسوق خدمات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بما يتضمن تحديد مقدمي خدمات المشروعات الصغيرة والمتوسطة القائمة؛
- إنشاء نظام قوي للرصد والتقييم وقياس النتائج يتسم بالمصداقية، ويتضمن قياس نتائج البرامج وتصنيف البيانات حسب نوع الجنس.

التوصيات: الجهاز المصري لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر:

في ضوء الوضع الراهن لتطوير جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر والقضايا المحددة أعلاه، نقترح التوصيات التالية. من المستحسن أن يقوم الجهاز بما يلي:

١. وضع خريطة تفصيلية لمقدمي الخدمات الحالية لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر (بما في ذلك مقدمي الخدمات من القطاع العام والخاص والمجتمعي)، بما يتضمن تقييم أهمية هذه الخدمات وقدرات مقدمي الخدمات لدعم الفئات المستهدفة؛
٢. تحديد فئات مستهدفة بعينها في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وقطاع ريادة الأعمال، بعد التشاور مع جهات التمثيل التجاري وهيئات تنمية المشروعات، وعلى ضوء تحليل شامل للاقتصاد الوطني وقطاع الأعمال؛
٣. البدء بفترة تمهيدية يتم خلالها صياغة سياسات الجهاز واستراتيجياته وبرامجه وإدارته وفرق عمله ومخصصاته في الميزانية، بما في ذلك نقل المسؤوليات والموارد من الأجهزة الحكومية المحددة؛
٤. إنشاء نظامًا قويًا للرصد والتقييم وقياس النتائج للجهاز. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لقياس أثر الجهاز على مستوى النتائج (أي التغيرات التي يحدثها الجهاز في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بل وعلى مستوى الاقتصاد ككل)، وليس على مستوى العملاء من الأفراد وحدهم.

٥. لمزيد من الاطلاع

المراجع والأدبيات

Association of Chartered Certified Accountants (2016) SME development in ASEAN, ACCA, London: http://www.accaglobal.com/content/dam/ACCA_Global/Technical/smb/pi-sme-development-asean.pdf

Donor Committee for Enterprise Development (2017) DCED Standard for Results Measurement: A summary, DCED, Cambridge, 11 April.

–– (2001) Business Development Services – DCED Guiding Principles, 'The Blue Book', DCED, Cambridge

European Commission (2010) An Integrated Industrial Policy for the Globalisation Era–Putting Competitiveness and Sustainability at Centre Stage, a communication from the Commission to the European Parliament, the Council, the European Economic and Social Committee and the Committee of the Regions. Brussels, 28.10.2010 SEC (1272 (2010

International Labour Conference (2015) Resolution Concerning Small and Medium-Sized Enterprises and Decent and Productive Employment Creation, adopted by the Conference at its 104th Session in Geneva, on 12 June 2015

–– (2007) Conclusions concerning the promotion of sustainable enterprises, International Labour Conference, June

International Labour Organization (2016) SME promotion agencies: is there a best set-up? A quest for good practices, International Labour Office, Geneva

–– (2015) Small and Medium-Sized Enterprises and Decent and Productive Employment Creation, Report to the International Labour Conference, 104th Session, 2015, ILO Geneva

Organization for Economic Cooperation and Development (2004) Promoting Entrepreneurship and Innovative SMEs in a Global Economy; Towards a More Responsible and Inclusive Globalisation, Executive Summary of the Background Reports, Second OECD Conference of Ministers responsible for Small and Medium-sized Enterprises (SMEs) Istanbul, Turkey, 5-3 June 2004

المواقع

Donor Committee for Enterprise Development: BDS Knowledge Portal:
www.BDSKnowledge.org

Donor Committee for Enterprise Development: Market Systems and the Poor:
http://www.enterprise-development.org/implementing-psd/market-systems/

European Commission Small Business Portal:
http://ec.europa.eu/small-business/index_en.htm

International Labour Organisation: Sustainable Enterprises:
http://www.ilo.org/global/topics/employment-promotion/sustainable-enterprises/lang--en/index.htm

Organization for Economic Cooperation and Development: SME and Entrepreneurship:
http://www.oecd.org/cfe/smes/http://www.oecd.org/cfe/smes/

منظمة
العمل
الدولية

مكتب منظمة العمل الدولية بالقاهرة

٩ش د. طه حسين، الزمالك ١١٢١١، القاهرة - جمهورية مصر العربية تليفون: ٥٠١٢٣ ٢٧٣ (+٢٠٢) فاكس: ٦٠٨٨٩ ٢٧٣ (+٢٠٢)

Email: cairo@ilo.org www.ilo.org/cairo

مكتب منظمة العمل الدولية بالقاهرة - www.facebook.com/ILOCairoOffice